افتتح ورشة العمل التشاورية الخاصة بإعداد الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي.. رئيس الوزراء:

التشديد على مواجهة كافة أشكال العبث بالثروة السمكية

دعوة المشاركين إلى الخروج بإستراتيجية قادرة على إحداث التنمية المستدامة

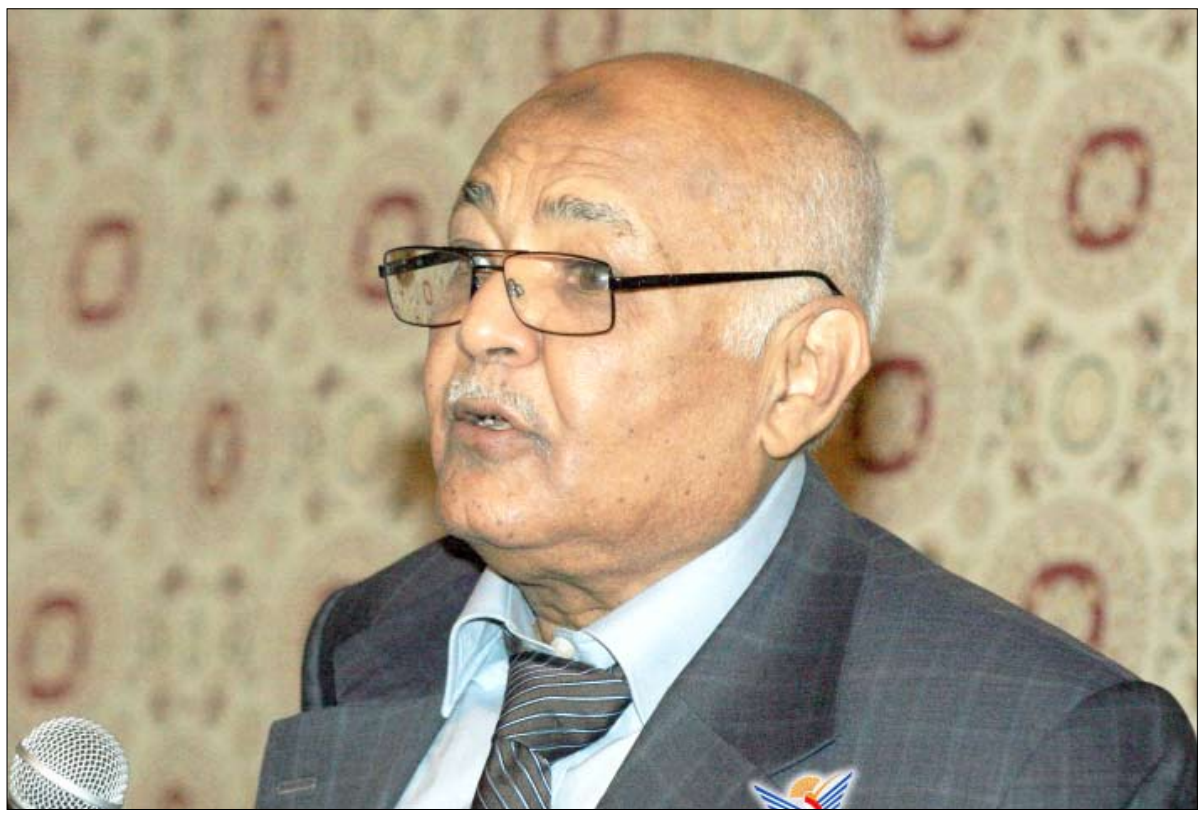

نحن أمام تحديات كبرى لا يمكن تخطيها من دون شراكة حقيقية

خطوات نقل السلطة غير محصورة بالجانب السياسي بل سيشمل المجالات كافة

الحكومة ستعمل مع دول الجوار لمواجهة أعمال القرصنة البحرية

صنعاء / سبأ :

شدد رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة على الجهات المعنية المواجهة الحازمة لكافة أشكال العبث بالثروة السمكية والبيئة البحرية بما في ذلك أساليب الاصطياد غير الشرعية التي تلحق الأضرار البالغة بحاضر ومستقبل هذه الثروة المتجددة .

وقال رئيس الوزراء خلال افتتاحه أمس بصنعاء ورشة العمل التشاورية الخاصة بإعداد الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي " بعض شركات الاصطياد العاملة في البحر الأحمر والبحر العربي تساهم في نهب ثرواتنا البحرية بالتواطؤ مع عناصر في الداخل ".

وحث جميع المشاركين في الورشة على العمل المثمر والخروج بإستراتيجية وخطة عمل قادرة على إحداث التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي وصون ثروته من أجل غد مشرق للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

واعتبر باسندوة هذه الفعالية واحدة من أهم الفعاليات الوطنية ، نظرا لارتباطها بالتنمية والتخفيف من الفقر الذي يجثم على صدور غالبية اليمنيين .. وقال " ما يسعدني بشكل خاص ، هو ما يتوفر في هذه الفعالية من الشراكة ، على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي ، فنحن أمام تحديات كبرى ، لا يمكن تخطيها من غير شراكة حقيقة وتعاون وتكاتف وتضافر الجهود".

وأضاف " تعيشون تفاصيل عملية التغيير التي يشهدها البلد ، وتلعب الأمم المتحدة وجميع الشركاء المحليين والدوليين فيها دوراً كبيراً ".

وأكد رئيس الوزراء أن التغيير غير محصور في الجانب السياسي وخطوات نقل السلطة بل سيشمل كافة المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي ، وبالأخص القطاعات الواعدة ومنها القطاع السمكي ، الذي يعول عليه كقطاع واعد ومتجدد للمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، وأحد المرتكزات الأساسية لأمننا الغذائي .

وزير الثروة السمكية : هناك تحديات تحول دون تحسين دور القطاع السمكي في الاقتصاد الكلي

وأوضح أن الأنشطة التنموية الواعدة ، مثل النفط والأسماك والزراعة والصناعة والسياحة هي وحدها القادرة على انتشال البلد من مربع الفقر والألم ونقله إلى حيث يجب أن يكون وهي فاعل أساسي في عملية التغيير وإعادة الوطن إلى المسار الصحيح وفق أسس علمية سليمة .. وقال " يجب أن يكون الرواد لهذه الأنشطة هم أصحاب الكفاءات العلمية والفنية والإدارية وأصحاب الخبرات من أبناء هذا الوطن ، وكافة الشركاء من القطاع الخاص والقطاع المختلط والقطاع التعاوني والدول والمنظمات المانحة ".. لافتا إلى ما تمتلكه اليمن من سواحل يصل طولها إلى ما يقارب 2500 كم ، ومياه إقليمية غنية بالأسماك والأحياء البحرية المختلفة ويمارس حوالي 80 ألف صياد مهنة صيد الأسماك..

وأشار الأخ رئيس الوزراء إلى أن أعمال القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي أثرت كثيراً على نشاط الصيادين وأعاقتهم بشكل ملحوظ من ممارسة مهنة الاصطياد الأمر الذي أثر على تراجع كميات الإنتاج السمكي .. مؤكدا بهذا الخصوص أن الحكومة اليمنية ستعمل بالتنسيق مع دول الجوار والمجتمع الدولي على مواجهة أعمال القرصنة البحرية والحد منها في خليج عدن والبحر العربي والتي أضرت كثيراً بخط الملاحة الدولية والإنتاج السمكي في بلادنا.

كما أكد أن الحكومة ستعمل وبالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء في تجهيز مصلحة خفر السواحل وتوفير الإمكانيات الضرورية لها حتى تتمكن من القيام بدورها في الانتشار على امتداد السواحل اليمنية وحماية الصيادين من اعتداءات القراصنة وكذا لمواجهة الأنشطة غير الشرعية كالتهريب وغيره.

وعبر الأخ باسندوة في ختام كلمته عن شكره للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المانحة المعنية على إسهاماتها في هذا الجانب .. معربا عن تطلعه لمزيد من التعاون والدعم في الفترة المقبلة لما من شأنه خدمة الأهداف المشتركة في هذا المجال .

من جانبه أشار وزير الثروة السمكية المهندس عوض سعد السقطري إلى أن اليمن تتمتع بمزايا طبيعية تشجع على زيادة وتحسين دور قطاع الثروة السمكية في إطار الاقتصاد الكلي ..لافتا إلى التحديات التي تحول دون ذلك وأهمها عدم المعرفة بالمخزون السمكي وضعف البنى التحتية كمراكز الإنزال والرقابة والتفتيش البحري ومحدودية الأجهزة الأمنية المعنية بحماية الثروة السمكية والسواحل اليمنية.

وأوضح أن الاستغلال الأمثل والرشيد للأسماك يتطلب معرفة المخزون والاهتمام بالأبحاث السمكية وتنظيم الاصطياد فضلا عن أهمية الالتزام بتطبيق قوانين الاصطياد والتشريعات واللوائح المنظمة للنشاط السمكي.

وأكد السقطري أهمية دور مصلحة خفر السواحل اليمنية في الحفاظ على الثروة السمكية إلى جانب مكاتب الوزارة في المحافظات الساحلية .. وقال :" للأسف حتى الآن لا تتواجد مصلحة خفر السواحل في كل المحافظات الساحلية بسبب عدم تجهيزها بالإمكانيات المطلوبة للرقابة على المياه الاقليمية ".. مؤكدا أهمية دعم مصلحة خفر السواحل لتتمكن من أداء دورها المنشود في حماية السواحل والموانئ ومراكز الإنزال السمكي.

وأوضح الوزير السقطري أن مشاريع الاستزراع السمكي في اليمن مازالت محدودة جدا بالرغم من أهميتها في زيادة النمو الاقتصادي ما يتطلب إعطائها حيزا مناسبا في إطار الإستراتيجية السمكية.

وأشار إلى معاناة الصيادين جراء أعمال القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي منذ خمس سنوات والتي أثرت على معدلات الإنتاج السمكي فضلا عن سلبهم معدات الصيد والقوارب أعمال القرصنة على البواخر التجارية المارة في المياه اليمنية.

بدوره أكد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسماعيل ولد الشيخ أحمد حرص برنامج الأمم المتحدة على مساعدة اليمن لمواجهة التحديات الاقتصادية .لافتا إلى أن الإستراتيجية الوطنية لقطاع الثروة السمكية خطوة مهمة لمساعدة الحكومة في تنوع قاعدة مصادرها الاقتصادية والمساهمة في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

إلى ذلك أوضح المدير الوطني لمشروع دعم التنوع الاقتصادي المهندس خالد حزام أن الورشة تأتي في إطار جهود الوزارة والمانحين في صياغة إستراتيجية متكاملة تلبي طموحات القطاع السمكي كقطاع اقتصادي واعد ووضع القطاع السمكي في المسار الصحيح وحشد التمويلات اللازمة لتنميته .

كما أشار إلى أن الإستراتيجية ستضع الخطوط العريضة للتنمية المستدامة للقطاع السمكي وستعمل على دعم وتنمية قطاع الاصطياد والاستزراع السمكي على المدى الطويل.

وناقش المشاركون في اليوم الأول عدداً من أوراق العمل تناولت مواضيع تتعلق بوضع مصائد الأسماك وطرق تحقيق المعيشة المستدامة فضلا عن مناقشة مخرجات ورشة العمل الأولى حول الإستراتيجية التي عقدت في محافظة عدن بمشاركة المعنيين بالقطاع السمكي.

تحركت باتجاه طريق مأرب والتقت بقادة اللواء (63) مشاة حرس جمهوري وأشرفت على إخلاء مبنى اليمنية

اللجنة العسكرية تواصل إزالة المظاهر المسلحة في الأمانة وصنعاء

أعضاء اللجنة: قرارات اللجنة جزء من طموح مشروع لشعبنا اليمني

صنعاء / سبأ :

واصلت فرق لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار نزولها الميداني للإشراف على إزالة وإنهاء ما تبقى من المظاهر المسلحة والاستحداثات التي نجمت عن الأزمة وفتح الطرقات والمداخل الرئيسية والفرعية لأمانة العاصمة.

وقد تحرك الفريق الأول برئاسة وزيري الدفاع والداخلية اللواء الركن محمد ناصر أحمد، واللواء الدكتور عبدالقادر محمد قحطان باتجاه طريق مأرب بدءا من منطقة الحتارش ووصولاً إلى نقطة نقيل بن غيلان وذلك في إطار الجهود المتواصلة للجنة العسكرية لفتح هذا الطريق الاستراتيجي والخدمي المهم وإخلاء النقاط المستحدثة وإحلال بدلاً نقاط عسكرية من أفراد الشرطة العسكرية بدلاً عنها لتوفير الحماية الأمنية اللازمة للمواطنين.

كما التقت اللجنة العسكرية بالمشايخ والوجهاء والشخصيات الاجتماعية والمواطنين في شبام الغراس وزجان وبيت الربوعي وبيت دهرة وبني جرموز حيث بحثت معهم الإشكاليات والعوائق التي تقف أمام فتح الطريق حيث أكدت اللجنة المضي قدما في سبيل إنهاء أسباب التوتر ومعالجة كافة الإشكاليات العالقة والتداعيات والتأثيرات السلبية التي خلفتها الأزمة وتهدئة النفوس وإعادة الأمور إلى طبيعتها ومنها ما يتعلق بفتح طريق مأرب - صنعاء.

بعدها تحركت اللجنة العسكرية إلى اللواء 63 مشاة حرس جمهوري في معسكر بيت دهرة والتقت بقادة اللواء وقادة الكتائب والضباط للوضع أكدت اللجنة أن هذه الزيارة تأتي في إطار وضع الترتيبات اللازمة لفتح طريق مأرب- صنعاء وإزالة النقاط المستحدثة وتأمين الحماية اللازمة للطريق .. مشددة على أن عملها سيتواصل حتى يتم الوصول إلى معالجات الوضع بصورة متكاملة ونهائية، وفتح الطريق ومعالجة الأمور بشكل صحيح.

وشددت اللجنة خلال لقائها بقيادة اللواء والضباط على أهمية احترام توجيهات لجنة الشؤون العسكرية وتعزيز روح الانضباط العسكري بمعنويات عالية.

فيما قام الفريق الثاني برئاسة اللواء الركن علي سعيد عبيد واللواء الركن دكتور ناصر عبدربه الطاهري بالإشراف المباشر على رفع وإزالة عدد من المتاريس والسواتر الترابية التي كانت تحول دون التحركات الاعتيادية الطبيعية للمواطنين في حي صوفان.

وقام الفريق الثالث برئاسة العميد الركن ناصر علي الحربي بالإشراف على إخلاء مبنى طيران اليمنية بالحصبة من المسلحين التابعين لأولاد الأحمر وإحلال قوات من الإدارة العامة لأمن المنشآت والإشراف على تسليم المبنى بحالته الراهنة إلى اللجنة المشكلة لتسلمه.

وأكد أعضاء اللجنة العسكرية أن عملهم يجري بصورة جيدة وأنهم يأملون بمزيد من التعاون من جميع الأطراف لاسيما وأن مواطني الحي ومواطني أمانة العاصمة يطالبون باستكمال عمل اللجنة العسكرية في هذا الحي لتطبيع الأوضاع واستعادة الحركة الاعتيادية لحياتهم الطبيعية، وكذا إخلاء مركز تنمية الموارد البشرية لقطاع المياه التابعة للمؤسسة العامة للمياه الصرف الصحي في أمانة العاصمة من المسلحين التابعين لأولاد الأحمر وإحلال حراسات من أفراد قوات حماية المنشآت.

وأوضحوا أن قرارات اللجنة العسكرية هي جزء من طموح مشروع لشعبنا اليمني وبرعاية إقليمية ودعم دولي يؤكد أن لا عودة إلى ما قبل 21 فبراير 2012م وأن المجتمع الإقليمي والدولي يؤيد ويدعم بقوة ما تقوم به اللجنة العسكرية من أجل الأمن والاستقرار والسلام في اليمن.

وكان مدراء المؤسسات التي تم تسليمها وتسلمها، قد عبروا عن شكرهم الكبير للجنة الشؤون العسكرية على جهودها الميدانية المبذولة من أجل ترسيخ مداميك الأمن والاستقرار ومعالجة تداعيات الأزمة حرصا منها على إخراج الوطن من محنته والأزمة الخانقة التي خيمت عليه طيلة العام المنصرم.